

التقرير الخاص بالحرية الدينية في الكويت لعام 2012

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على الحرية الدينية، غير أن القوانين والسياسات الأخرى تضع قيوداً على الحرية الدينية، وفي الممارسة العملية قامت الحكومة بإنفاذ هذه القيود. ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وعلى أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع. لم يتغير توجه الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية بشكل ملحوظ خلال العام. وقد حدثت تطورات سلبية، مثل عرقلة السلطات البلدية للتجمعات الدينية الخاصة وغير الرسمية وإصدار الأمير لمرسوم الطوارئ الذي يوسع القوانين التي تحظر إهانة المجموعات الدينية. رفض مجلس الوزراء التعديلات التي أقرها البرلمان والتي من شأنها أن تجعل التجديف جريمة يعاقب عليها بالإعدام بالنسبة للمسلمين. وقد حكمت المحاكم بالسجن على عدة أفراد للتجديف وازدراء الطوائف الدينية. وقد عانت الأقليات الدينية من التمييز نتيجة لسياسات الحكومة.

وردت تقارير أفادت بوقوع انتهاكات وتمييز مجتمعي على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وكان المواطنون عموماً منفتحين ومتسامحين تجاه الجماعات الدينية الأخرى، على الرغم من وجود أقليات جاهرت بمعارضتها لجماعات غير مسلمة في البلد أو رفضت شرعية الإسلام الشيعي. وأفاد ممثلو الكنائس بضغط مجتمعي على المدارس للإمتناع عن السماح للكنائس بالإجتماع في مرافقها، كما أفاد أعضاء من جماعات دينية غير معترف بها عن ضغط من قبل الملاك لوقف الإجتماعات في المرافق غير المرخصة. وقد ساهمت الأحداث الإقليمية، بما في ذلك الصراع في سوريا والاحتجاجات الشعبية في البحرين في رفع حدة التوترات الطائفية بين السنة والشيعية.

وشجع سفير الولايات المتحدة ومسؤولو السفارة الآخرون بقوة الحكومة على معالجة الشواغل المستمرة ودواعي القلق المتنامية التي تنتاب الزعماء الدينيين، بما في ذلك اكتظاظ وعدم كفاية مرافق العبادة وعدم قدرتهم على الحصول على موافقة لبناء أو شراء مرافق جديدة. وقد اجتمع السفير ومسؤولو السفارة مراراً مع الجماعات السنية والشيعية والمسيحية المعترف بها ومع ممثلي جماعات دينية مختلفة غير معترف بها ومنظمات غير حكومية تهتم بأمور الحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

بحسب الهيئة العامة للمعلومات المدنية، هناك 1,2 مليون مواطن و 2,6 مليون شخص من غير المواطنين. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعية. تشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن نسبة حوالي 70 في المائة من

KUWAIT

المواطنين، بمن فيهم العائلة الحاكمة، يلتزمون بالمذهب السني. وتنتمي الغالبية من نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من المواطنين إلى المذهب الشيعي، هناك حوالي 150 إلى 200 من المواطنين المسيحيين وعدد قليل من المواطنين البهائيين. ويُقدر عدد السكان الشيعة غير المواطنين المقيمين في الكويت بحوالي 150 ألف شخص. وفي حين أن هناك كثافة سكانية مرتفعة نسبياً للسنة أو الشيعة في بعض المناطق، هناك دمج ديني جيد في أغلب المناطق.

وهناك ما يقرب من 600,000 من الهندوس غير المواطنين. ويقدر عدد المسيحيين المقيمين في البلاد بأكثر من 450 ألف شخص أغلبهم من الرعايا الأجانب. وتشمل الكنائس المسيحية المعترف بها من قبل الحكومة كنيسة الروم الكاثوليك والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية) والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية، والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية (المشار إليها بالعربية باسم كنيسة الروم الأرثوذكس)، والكنيسة الكاثوليكية اليونانية (المالكية) والكنيسة الانجليكانية. وهناك أيضاً كثير من الجماعات المسيحية الأصغر عدداً غير المعترف بها. هناك ما يقرب من 100,000 من البوذيين و 10,000 من السيخ و 400 من البهائيين، الغالبية العظمى منهم من غير المواطنين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

ينص الدستور على الحرية الدينية، ولكن السياسات الأخرى تقيد الحرية الدينية. يكفل الدستور " الحرية المطلقة" فيما يتعلق بالمعتقد وحرية ممارسة العبادة بما يتوافق مع الأعراف القائمة شرط أن لا تتناقض مع النظام العام أو الأخلاق العامة. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة.

يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين المسيحيين الذكور بنقل جنسيتهم إلى ذريتهم.

هناك قوانين ضد التجديف والردة والتبشير وتطبيقها الحكومية على نحو فعال. وتدعم الحكومة مالياً المسلمين السنة الذين يبشرون المقيمين الأجانب (بالإسلام).

وينص القانون على العقوبة بالسجن للصحافيين الذين تثبت عليهم تهمة إهانة أي دين، ويحظر التجريح بالإسلام أو المساس بالشخصيات الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، بمن فيهم النبي محمد ويسوع المسيح [النبي عيسى]. كما يحظر القانون المطبوعات التي تعتبر الحكومة أنها يمكن أن تخلق الكراهية أو تنشر الشقاق بين السكان، أو تحرّض الأشخاص على ارتكاب

KUWAIT

الجرائم. ويجيز القانون أيضا لأي مواطن رفع دعاوى جنائية ضد أي كاتب إذا اعتقد هذا المواطن أن الكاتب قام بالافتراء على الإسلام أو الأسرة الحاكمة أو الإساءة للآداب العامة.

في 21 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر الأمير مرسوم طوارئ يدعى قانون الوحدة الوطنية. ويجرم القانون نشر وبث أي محتوى يمكن اعتباره مسيئاً لـ "الطوائف" أو الجماعات الدينية، ويوسع من صلاحيات القانون القائم بتضمينه صراحة وسائل الإعلام الإجتماعية. يزيد قانون الوحدة الوطنية بشكل كبير العقوبات على المدانين، ويسمح بغرامات تتراوح ما بين 10,000 دينار كويتي (36,000 دولار) إلى 200,000 دينار كويتي (720,000 دولار) مع عقوبة تصل إلى سبع سنوات في السجن.

وتفرض الحكومة تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة. كما تفرض أيضا تعليم الدين الإسلامي في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر (بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أم لا). لا يشترط على الطلاب غير المسلمين حضور تلك الدروس. وتعتمد كتب تعليم الدين الإسلامي المستخدمة في المدارس الثانوية، في معظمها، التفسير السني للإسلام. بعض الكتب المدرسية للصف التاسع، التي تقع ضمن منهج الدراسات الإسلامية، تشير إلى بعض المعتقدات والممارسات الدينية الشيعية على أنها هرطقة. ويحظر القانون الدروس الدينية المنظمة لتعليم أديان أخرى غير الإسلام. وتقدم الدروس الدينية غير الرسمية في البيوت الخاصة وفي مرافق الكنائس دون تدخل الحكومة.

لا تسجل الحكومة ديانة الأشخاص على جوازات السفر أو وثائق الهوية الوطنية، باستثناء شهادات الميلاد. ولا تميز الحكومة بين السنة والشيعية على شهادات الميلاد التي تصدرها للمسلمين.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي الجهة المسؤولة رسمياً عن الإشراف على الجماعات الدينية. وإجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية مشابهة لتلك التي تنطبق على المنظمات غير الحكومية.

هناك سبع كنائس معترف بها رسمياً: الكنائس الإنجيلية الوطنية والكاثوليكية والأرثوذكسية القبطية والأرثوذكسية الأرمنية والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأنجليكانية. وتعمل مع عدد من الجهات الحكومية في تصريف أمورها الخاصة. وهذه تشمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى إصدار التأشيرات وتراخيص العمل لرجال الدين ومساعدتهم، ووزارة الخارجية وبلدية الكويت التي تتولى إصدار تراخيص البناء وتتعامل مع القضايا المتعلقة باستخدام الأرض، ووزارة الداخلية التي تتحمل مسؤولية قضايا الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة. وتفرض الحكومة حصصاً محددة على عدد رجال الدين ومساعدتهم الذين تستطيع الجماعات المسيحية المعترف بها رسمياً استقدامهم إلى البلاد.

KUWAIT

ولا تعترف الحكومة بالجماعات الدينية غير المعترف بها في القرآن، مثل البهائية والبوذية والهندوسية والسيخية. ولا يستطيع أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها التقدم بطلب الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة لرجال دين أو موظفين آخرين، أو بناء أماكن عبادة أو مرافق دينية أخرى، أو الطلب من الشرطة توفير الأمن والحماية لأحد أماكن العبادة.

وتتولى اللجنة الإستشارية العليا التابعة للديوان الأميري مهمة استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لإعداد المجتمع من أجل التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية في جميع المجالات. وترفع اللجنة اقتراحات إلى أمير البلاد حول السبل التي تضمن توافق قوانين البلد مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكنها لا تملك أي سلطة لفرض مثل هذه التغييرات.

تبت المحاكم الدينية في القضايا الخاضعة لقانون الأحوال الشخصية. وتسمح الحكومة للشريعة بتطبيق قوانينهم فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وقوانين الأسرة على مستوى المحاكم البدائية والاستئناف. وفي عام 2003، وافقت الحكومة على طلب شيعي بتأسيس محكمة نقض (تمثل المحكمة العليا) للإشراف على قضايا الأحوال الشخصية للشريعة. ولم يتم تأسيس المحكمة حتى الآن. ويتولى الوقف الشيعي المستقل الأوقاف الدينية الشيعية.

يُحظر الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى على غير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار كويتي (360 دولاراً) و/ أو السجن لشهر واحد. ويُحظر الممارسات الأخرى التي تعتبر متعارضة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشعوذة والسحر الأسود.

تحتفل الحكومة بالمناسبات الدينية التالية كأعياد وطنية: رأس السنة الهجرية والمولد النبوي والإسراء والمعراج وعيد الفطر وعيد الأضحى. ويستطيع أرباب العمل في القطاع الخاص تقرير ما إذا كانوا سيمنحون موظفيهم من غير المسلمين إجازات خلال الأعياد غير الإسلامية.

ممارسات الحكومة

وردت تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية بما في ذلك تقارير عن السجن والإحتجاز. القيود الحكومية تؤثر في المقام الأول على المواطنين والمقيمين غير السنة. وزادت السلطات البلدية من نشاطاتها لعرقلة التجمعات الدينية في الأماكن غير الرسمية والخاصة. وحكمت المحاكم على عدة أفراد بالسجن لارتكابهم مخالفات دينية وأفادت تقارير عن التحيز الديني والتمييز ضد المجموعات الدينية فيما يتعلق بإصدار أحكام قانونية.

KUWAIT

في 13 فبراير/شباط، أُلقت الشرطة القبض على الكاتب محمد المليفي بتهم شملت ازدراء المذهب الشيعي. في 9 إبريل/نيسان، حكمت المحكمة البدائية على المليفي بالسجن سبع سنوات. وفي 31 مايو/أيار خفضت محكمة الاستئناف حكم المليفي من سبع سنوات إلى ستة أشهر، وأُفرج عنه في 9 أكتوبر/تشرين الأول بعد انتهاء مدة عقوبته.

في 27 مارس/آذار أُلقت الشرطة القبض على الشيعي حمد النقي لنشره تعليقات على حسابه في تويتر اعتبرت تجديفاً وإهانة لحكام الخليج السنة. في 4 يونيو/حزيران، حكمت المحكمة الابتدائية على النقي بالسجن عشر سنوات. وكان النقي لا يزال في السجن بحلول نهاية العام بانتظار صدور قرار من محكمة الاستئناف. واستجابة إلى حد كبير لهذه القضية، صوت البرلمان لجعل التجديف بالنسبة للمسلمين جريمة يعاقب عليها بالإعدام؛ ومع ذلك فقد رفض مجلس الوزراء هذا التعديل على القانون الجنائي.

وذكرت وسائل الإعلام حوادث متعددة من اعتقال الأفراد لممارسة السحر الأسود والشعوذة، والتي تعتبر غير متسقة مع الشريعة الإسلامية، أو لحيازة مواد تستخدم في تلك الممارسات. وفي واحدة من تلك الحالات، حكم على رجل بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة ثم الترحيل.

في مارس/آذار 2011 أعلنت وزارة الإعلام أنها سترفع دعوى ضد قناة العدالة الفضائية وضد جريدة الدار التي تشير إلى نفسها بأنها "صوت الشيعة" لإشارتهما إلى التدخل العسكري الذي قاده السعوديون في البحرين على أنه "غزو". وفي 2012 علقت وزارة الإعلام مرتين عمليات جريدة الدار. وبالإضافة إلى ذلك، في 12 مارس/آذار أدانت محكمة جنائية رئيس تحرير جريدة الدار عبد الحسين السلطان بإثارة الفتنة الطائفية وتقويض الأمن القومي. وتلقى السلطان حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة مقدارها 1000 دينار كويتي (3,600 دولار). وفي 14 مايو/أيار، زادت محكمة الاستئناف الحكم إلى سنة في السجن مع وقف التنفيذ. وأغلقت الحكومة مؤقتاً وسائل الإعلام الأخرى لأسباب مشابهة.

كما أن الحكومة لم تسمح بتأسيس معاهد دينية غير سنية لتدريب رجال الدين. وكان على الشيعة الراغبين في العمل كأئمة السفر إلى الخارج لتلقي التدريب والتعليم (وكانوا يتوجهون بصفة رئيسية إلى العراق وإيران وإلى حد أقل إلى سوريا) نظراً لعدم وجود دورات دراسية في الفقه الشيعي في كلية الشريعة التابعة لجامعة الكويت، وهي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تقوم بتدريب الأئمة. لا يوجد أساتذة شيعة في كلية الشريعة في جامعة الكويت. وحظرت الحكومة على المبشرين غير المسلمين القيام بتبشير المسلمين، إلا أنها سمحت لهم بممارسة أنشطتهم في أوساط الجماعات غير المسلمة.

KUWAIT

وقد فرضت الحكومة حصصاً محددة على عدد رجال الدين ومساعدتهم الذين تستطيع الجماعات المرخصة استقدامهم إلى البلاد. ووجدت الجماعات الدينية الحصص غير كافية لتلبية احتياجات أفرادها، وقد واجهت صعوبات في الحصول على تأشيرات السفر وتصاريح الإقامة، ولمست أن السلطات غير مستجيبة.

في 9 أغسطس/ آب، أعلنت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أنها ستنتقل مقر نيابتها في شمال الجزيرة العربية من الكويت إلى البحرين، ويرجع ذلك جزئياً إلى الصعوبات التي واجهتها في الحصول على عدد كاف من التأشيرات في الكويت. ومقر النيابة للكاثوليكية الرومانية الرسولية موجود في الكويت منذ عام 1953.

وتعين على الزعماء الدينيين الأجانب التابعين لمجموعات دينية غير معترف بها الدخول إلى البلاد كعمال غير دينيين، مما تطلب منهم خدمة أتباعهم خارج نطاق عملهم المنتظم، غير الديني.

الكنائس التي تقدمت بطلب الحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة اضطرت في كثير من الأحيان للانتظار لفترة زمنية طويلة، ولسنوات في بعض الأحيان. كما تم رفض مثل هذه الطلبات في بعض الحالات. وزُعم أن بعض الطلبات قد تم رفضها على أسس فنية. واعتبرت معظم الكنائس المسيحية المعترف بها مرافقها القائمة غير كافية لخدمة مجتمعاتها وقد واجهت مشاكل كبيرة في الحصول على الموافقات المناسبة من المجالس البلدية لتشييد مرافق جديدة. وقد عبر أبناء الطائفة الشيعية عن القلق بشأن قلة عدد مساجد الشيعة نسبياً بسبب بطء الحكومة في الموافقة على ترميم المساجد القائمة أو بناء مساجد جديدة. وقد قامت الحكومة منذ عام 2001، بمنح تراخيص ووافقت على بناء ستة مساجد جديدة للشيعة، وبهذا أصبح مجموع مساجد الشيعة في البلد 35 مسجداً.

في 17 فبراير/ شباط قال عضو مجلس النواب أسامة المناور أنه ينبغي تدمير جميع الكنائس المسيحية الموجودة في البلد. وعدّل تعليقاته فيما بعد، مدعياً أنه دعا فقط إلى الحد من بناء مرافق جديدة. وأدان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وأعضاء من الأسرة الحاكمة رسمياً هذه التصريحات ووصفها بأنها انتهاك لحريات العقيدة والممارسة الدينية التي يكفلها الدستور.

وقد مارست الحكومة رقابة مباشرة على المؤسسات السنوية. وعينت الحكومة أئمة السنة وراقبت الخطب التي يلقونها في صلاة الجمعة، كما قامت أيضاً بتمويل بناء مساجد السنة. وفي بعض الحالات تم توقيف أئمة سنة عن العمل لإلقائهم خطباً اعتبرتها الحكومة ذات طابع تحريضي. ولم تمارس الحكومة هذه الرقابة على مساجد الشيعة، التي تمولها الطائفة الشيعية وليست الحكومة. وقد دعا بعض البرلمانيين الحكومة لوضع ضوابط على ممارسة الشيعة

KUWAIT

لنظام الخمس (حيث يدفع المؤمنون خمس مكاسبهم لمرجعهم الديني)، والإشراف على الحسينيات (أماكن التجمعات الدينية للطائفة الشيعية)، ولكن لم يتم اتخاذ إجراء بهذا الخصوص.

وسمحت الحكومة للمصلين الشيعة بالتجمع سلمياً في الأماكن العامة للمشاركة في شعائر يوم عاشوراء (يوم الحداد الشيعي على استشهاد الحسين) ووفرت الحماية الأمنية للأحياء الشيعية. غير أن الحكومة لم تسمح بتمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة ولم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء خلال العام.

ورغم اعتراف الحكومة الرسمي بسبع طوائف مسيحية، لم تحظ جماعات أخرى بالإعتراف، بما في ذلك كنيسة مار توما الهندية الأرثوذكسية، وكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، وكنيسة المجيبين السبتيين. - وقد سمحت الحكومة لهذه الجماعات الدينية بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها تلك الجماعات أو في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس معترف بها. وأفاد أعضاء هذه التجمعات الدينية بأنهم استطاعوا إقامة شعائر العبادة دون أي تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. كما منعت السلطات أيضاً هذه الكنائس غير المعترف بها من إظهار إشارات أو رموز دينية، كالصليب أو اسم الطائفة، خارج أي مبنى، ومن القيام بأنشطة عامة.

وعرقلت السلطات البلدية التجمعات الدينية في الأماكن الخاصة وضغطت على أصحاب الأملاك الذين قاموا بتأجير عقارات لكنائس غير مرخصة. وقام أحد المالكين فجأة بفسخ عقد إيجار فيلا كان أعضاء الكنيسة قد استخدموها لتجمعات العبادة على مدى سبع سنوات. وأخبر مالك آخر لأفراد الجماعة أنه يتعين عليهم دفع غرامة باهظة كل شهر فيما إذا استمروا باستخدام الفيلا التي استخدموها ككنيسة.

لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر غير إسلامية. وعلى الرغم من تلك القيود نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. وسمحت الحكومة لشركة خاصة تُدعى "بوك هاوس" (Book House Company Ltd) باستيراد نسخ من العهدين القديم والجديد ومن مواد دينية مسيحية أخرى لاستخدامها حصراً من قبل الجاليات المسيحية التي تعترف الحكومة بها، شرط عدم اشتغال أي منها على أي تحقير للإسلام. وكانت "بوك هاوس كومباني ليمتد" الشركة الوحيدة المرخصة لاستيراد مثل هذه المواد.

ومنعت الحكومة كنائس من جلب الأنجيل والمطبوعات المسيحية الأخرى للسجناء في مرافق الاحتجاز. ومع ذلك أفاد بعض السجناء بأنه سُمح لهم بقراءة الأنجيل بحرية.

وقد قام مدراء المدارس بإصدار تعليمات للمدرسين بمحو أي إشارة إلى إسرائيل أو إلى محرقة اليهود (الهولوكوست) من الكتب الدراسية الإنجليزية، وقد استمر حظر الكتب التي تناقش هذه

KUWAIT

الموضوعات. ولم يُسمح للأساتذة في المدارس البريطانية بتعليم مادة الأديان المقارنة، على الرغم من ضرورة إدراج هذه المادة ضمن المقرر الدراسي البريطاني.

وكان الشيعة ممثلين في قوات الشرطة وبعض فروع الأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع وغالباً ليس في مناصب قيادية. وزعم بعض الشيعة بأن "سقفاً زجاجياً" من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في بعض هذه المنظمات. مع ذلك، ومنذ عام 2006، عين رئيس الوزراء اثنين من الوزراء الشيعة لكل مجلس وزراء، بما في ذلك المجلس الحالي. كما كان للأمير عدد من المستشارين الشيعة رفيعي المستوى.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير تفيد بوقوع انتهاكات وتمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية. وهناك أقلية جاهرت بمعارضتها لوجود الجماعات غير المسلمة في البلاد ورفضت شرعية الشيعة. وقد ساهمت الأحداث الإقليمية، بما في ذلك الصراع في سوريا والاحتجاجات الشعبية في البحرين في رفع حدة التوترات الطائفية بين السنة والشيعة خلال العام.

في 25 يوليو/تموز، ورداً على تقارير تفيد بأن الحكومة وافقت على السماح ببناء كنيسة جديدة، أعلنت مجموعة من رجال الدين السلفيين أن الكنائس لا ينبغي أن تُبنى في البلدان الإسلامية، وخاصة في شبه الجزيرة العربية، بحجة أنه لا يُسمح بها بموجب الشريعة.

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. نُشرت التعليقات السلبية بشأن اليهود في وسائل الإعلام. وغالباً ما نبع هذا الخطاب المعادي للسامية من الإسلاميين المعلنين أو من كتاب المقال المحافظين. وغالباً ما خلط كتاب المقالات بين أفعال الإسرائيليين وبين اليهود على نطاق أوسع. في مارس/آذار، صرح الشخصية التلفزيونية والمدير العام لإحدى الشركات المزودة لخدمات الفضائيات التلفزيونية، طارق سويدان، في مقابلة تلفزيونية لبنانية أثناء مناقشة النزاع العربي الإسرائيلي أن اليهود هم "أخطر شيء على الإطلاق" يواجه المسلمين وادعى أن اليهود هم "أكبر عدو". وأكد بخصوص هذه المسألة، أن السياسة الأمريكية يتأثرون "بالمال والإعلام"، اللذين، بحسب ادعائه، يسيطر عليهما اليهود.

كما ذكر مسؤولو الكنائس أن بعض خدم المنازل المسيحيين اشتكوا من أن أرباب عملهم لم يسمحوا لهم بمغادرة المنازل التي يعملون فيها، مما حال دون تمكنهم من التعبّد وممارسة شعائرهم الدينية بشكل منتظم مع طوائفهم. ويُسمح لمعظم خدم المنازل بيوم واحد كإجازة أسبوعية، مما يجعل من الصعب عليهم التعبّد وإنجاز بقية شؤونهم الشخصية الأخرى. وذكرت

KUWAIT

بعض العاملات في المنازل أيضاً أن أرباب العمل صادروا مواد دينية مثل الأناجيل والسبحات، إضافة إلى مواد غير دينية.

وقد تمكنت بعض الكنائس التي لم تجد مكاناً آخر تتجمع فيه من التجمع في المدارس خلال عطل نهاية الأسبوع. وذكر ممثلون عن تلك الكنائس أن تلك المدارس تعرضت لضغط من المجتمع لكي تمتنع عن السماح للكنائس باستخدامها كأماكن للتجمع.

وقد احتفى الكثير من الفنادق والمتاجر ومؤسسات الأعمال الأخرى التي يتعامل معها المواطنين وغير المواطنين أيضاً علناً بالأعياد غير الإسلامية كعيد الميلاد وعيد الفصح وعيد ديوالي. فخلال موسم عيد الميلاد زينت المتاجر والمراكز التجارية والبيوت بأشجار عيد الميلاد وبالأضواء وبثت موسيقى عيد الميلاد في الأماكن العامة وعلى الراديو، بما في ذلك أناشيد كلماتها ذات الطابع المسيحي الصريح. وكانت زينة عيد الميلاد معروضة للبيع على نطاق واسع. ولم يبلغ أي من المحلات الكثيرة التي عرضت مواد خاصة بعيد الميلاد عن وقوع أية حوادث سلبية. وقد نشرت وسائل الإعلام المطبوعة بانتظام تقارير عن احتفالات عيد الميلاد، بما في ذلك تخصيص ملحقات كبيرة تشرح بالتفصيل الأهمية الدينية لعيد الميلاد. في ديسمبر/كانون الأول، أدان العديد من جماعات المجتمع المدني دعوات من بعض الجماعات والأفراد لتحريم الإحتفال بعيد الميلاد. ولم تكن الدعوات لمنع الإحتفالات بعيد الميلاد غير شائعة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ظل التواصل المكثف بخصوص مسائل الحرية الدينية يشكل أولوية بالنسبة للسفارة. وقد اجتمع مسؤولو السفارة مراراً مع الجماعات السنية والشيعية والمسيحية المعترف بها، إضافة إلى ممثلي جماعات دينية مختلفة غير معترف بها ومنظمات غير حكومية تهتم بأمور الحرية الدينية.

وقد حث السفير ومسؤولو السفارة الأمريكية الآخرون الحكومة بنشاط على معالجة بواعث القلق لدى الزعماء الدينيين، مثل الازدحام وانعدام المساحات الكافية لممارسة الشعائر الدينية وعدم القدرة على الحصول على المواد الدينية وعدم وجود العدد الكافي من موظفي المرافق الدينية والتأخيرات البيروقراطية في إتمام إجراءات الطلبات الروتينية.